الرقم: ٩٨٢/٥/٢٠١١/١
التاريخ: ٢٣ ربيع الثاني ١٤٣٢
الموافق: ٢٨ آذار ٢٠١١

الأردنية
لضمان القروض م.ع.م
شركة الاعمال الصغيرة الاردنية

DISCLOSURE - JLGC - 29/3/2011

السادة هيئة الاوراق المالية المحترمين

دائرة الاصدار والافصاح

الموضوع : النتائج النهائية لاعمال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١

تحية طيبة وبعد ،

نرفق لكم طيه ما يلي :

١. صورة عن البيانات المالية المدققة .

٢. صورة عن نشر البيانات السنوية في جريدتي الدستور العدد ١٥٧٠٠ صفحة رقم ١٥ ، وفي جريدة العرب اليوم العدد ٥٠١٢ صفحة رقم ٥ ليوم الاثنين الموافق ٢٠١١/٣/٢٨ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

(1)

السيد عيسى الطريرة
رئيس القسم المالي

السيد فائق نصار
مساعد المدير العام
لمجموعة الدعم والمساندة

الأردنية
لضمان القروض م.ع.م
شركة الاعمال الصغيرة الاردنية

هيئة الأوراق المالية
٤٩٤٤
١٢/٤/ افصاح

البورصة
٢/٢٩

ص.ب ٨٣٠٧٠٣
عمان ١١١٨٣ الاردن
هاتف ٥٦٢٥٤٠٠
فاكس ٥٦٢٥٤٠٨

P.O.Box 830703
Amman 11183
Jordan
Tel. 5625400
Fax. 5625408
E-mail:mail@jlgc. com
Website:www.jlgc. com

الشركة الأردنية لضمان القروض م.ع.م

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرحب بكم أجمل ترحيب على تشريفكم لحضور اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي السابع عشر للشركة الأردنية لضمان القروض، ويسعدني أن أقدم لكم باسمي وباسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي السابع عشر عن نتائج أعمال الشركة الأردنية لضمان القروض وانجازاتها خلال عام 2010 متضمنا البيانات المالية وتقرير المدققين للسنة المنتهية في 2010/12/31.

حضرات المساهمين الكرام،

أظهر الاقتصاد الوطني في نهاية العام 2010 انجازات قياسية متفوقة في كل من القطاع النقدي والمصرفي بما في ذلك القطاع الخارجي وحجم الاستثمارات في المملكة، فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الربع الثالث من عام 2010 نموا بنسبة 3.5% بأسعار السوق ونسبة 4.9% بأسعار الأساس مقابل 1.9% و 2.5% على التوالي لنفس الفترة من عام 2009.

وارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية بنهاية عام 2010 بمقدار 1.362 مليار دولار وبنسبة ارتفاع قياسية بلغت 12.5% عن مستواه المسجل في عام 2009 ليبلغ 12.241 مليار دولار. وبلغ حجم السيولة النقدية المحلية بنهاية العام 2010، ما قيمته 22.307 مليار دينار، وبزيادة مقدارها 2.293 مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 11.5% عن مستواها المسجل بنهاية 2009.

أما الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة العاملة في المملكة بنهاية العام 2010 فقد ارتفع بمقدار 1.134 مليار دينار وبنسبة بلغت 8.5% عن مستواه المسجل في نهاية العام 2009 ليبلغ الرصيد القائم لحجم التسهيلات الائتمانية مع نهاية عام 2010 حوالي 14.451 مليار دينار.

ومن جهة أخرى، ارتفع مستوى الودائع المصرفية المودعة لدى البنوك المرخصة العاملة في المملكة مع نهاية العام 2010 بمقدار 2.208 مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 10.9% مقارنة مع مستوياتها بنهاية العام الذي سبقه 2009 ليبلغ اجمالي الارصدة المصرفية حوالي 22.505 مليار دينار. وسجلت أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك المرخصة في المملكة خلال العام 2010 انخفاضا فيما ارتفعت أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية باستثناء أسعار الفائدة على القروض والسلف مقارنة مع أسعار الفائدة المسجلة بنهاية عام 2009.

وبالنسبة لحجم الإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في المملكة فقد كان الحجم الكلي للإستثمارات المخطط لتنفيذها في المملكة خلال العام 2010 حوالي 1.661 مليار دينار بالمقارنة مع 1.821 مليار دينار خلال العام 2009 واستحوذ قطاع الفنادق على نسبة 41.6% من هذه الاستثمارات ليبلغ 690 مليون دينار خلال العام 2010 تلاه قطاع الصناعة وبنسبة بلغت 35.6%.

وعلى صعيد القطاع الخارجي للمملكة، فقد سجلت التدفقات النقدية المتأتية من قطاع السياحة في المملكة مع نهاية العام 2010 ارتفاعا بلغت نسبته 17.2% مقارنة مع العام 2009 ليبلغ صافي الدخل السياحي للمملكة خلال العام 2010 حوالي 2.423 مليار دينار. أما على صعيد التدفقات النقدية المتدفقة للمملكة من خلال تحويلات العاملين الاردنيين بالخارج، فقد بلغ اجمالها حوالي 2.585 مليار دينار مع نهاية العام 2010 لتسجل هذه التحويلات ارتفاعا بنسبة 1.2% عن مستواها في نهاية العام 2009.

أما الصادرات الكلية خلال الشهور العشرة الاولى من عام 2010 فبلغت 4.099 مليار دينار، وبارتفاع 8.1% عن العام الماضي. كما ارتفعت المستوردات بنسبة 9.5% لتبلغ 9.010 مليار دينار، وبهذا ارتفع عجز الميزان التجاري ليصبح 4.9 مليار دينار وبزيادة 10.7% عن عجز الميزان التجاري عام 2009.

حضرات المساهمين الكرام،

واصل مجلس الادارة مراجعة وتقييم أداء الشركة والنتائج التي حققتها خلال الأعوام الماضية، ورسم الخطط الاستراتيجية للسنوات القادمة والتي تتناسب مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة المالية، لتتوافق مع تحقيق أهداف الشركة المتمثلة في توفير الضمانات التي تسهل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم المصدرين الأردنيين، والذي بدوره سيساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي والمساهمة في عملية النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل ودعم الصادرات الوطنية.

حضرات المساهمين الكرام،

قدمت الشركة الأردنية لضمان القروض خلال العام 2010 من خلال برامج ضمان القروض المختلفة، ضماناتها لـ 1078 قرضا بلغت قيمتها الممنوحة 22.3 مليون دينار، والمضمونة من الشركة بقيمة 14.8 مليون دينار.

كما وقعت الشركة 25 بوليصة ضمان لبرنامج ضمان ائتمان الصادرات بقيمة 153.3 مليون دينار، غطت خلال عام 2010 ما يقارب 1108 شحنة تصديرية قيمتها 67.8 مليون دينار وبقيمة مضمونة من الشركة مقدارها 65.4 مليون دينار.

وعلى الصعيد المالي فقد أظهرت البيانات المالية للشركة أرباحا صافية بعد الضرائب والمخصصات بمقدار 317 الف دينار في عام 2010 مقارنة مع 868 الف دينار في عام 2009، وقد بلغ مجموع الايرادات 1.850 مليون دينار منها مبلغ 2.126 مليون دينار في عام 2010 من بينها مبلغ 1.850 مليون دينار في عام 2009، وبلغ مجموع الموجودات 22.910 مليون دينار في عام 2010 مقارنة بمبلغ 23.576 مليون دينار في عام 2009.

حضرات المساهمين الكرام،

اسمحوا لي بالنيابة عنكم أن أتقدم بالشكر الجزيل الى زملائي أعضاء مجلس الإدارة والسيد المدير العام على انتمائهم وإخلاصهم وجهودهم التي بذلوها في تحقيق أهداف الشركة، راجيا المولى عز وجل أن يحفظ الأردن في ظل قائد المسيرة جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

محمد سعيد شاهين
رئيس مجلس الإدارة

بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2010

بالدينار الأردني

الموجودات	2010	2009
النقد وما في حكمه	10,604,975	8,986,537
ودائع بنكية محتجزة	6,263,844	6,047,575
موجودات مالية للمتاجرة	1,194,187	2,208,751
موجودات مالية متوفرة للبيع	606,940	826,380
موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	334,640	1,444,640
ذمم وأرصدة مدينة أخرى	304,084	283,173
موجودات ضريبية مؤجلة	305,429	609,212
ممتلكات ومعدات بالصافي	3,295,945	3,170,132
مجموع الموجودات	22,910,044	23,576,400
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
مخصصات ضمان القروض	2,738,045	3,091,219
قرض البنك المركزي الأردني	5,160,695	5,160,695
ذمم وأرصدة دائنة أخرى	369,503	382,247
مخصص ضريبة الدخل المستحقة	65,757	164,402
مجموع المطلوبات	8,334,000	8,798,563
حقوق الملكية		
رأس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع	10,000,000	10,000,000
احتياطي إجباري	1,314,798	1,244,852
احتياطي اختياري	2,204,824	2,065,112
التغير التراكمي في القيمة العادلة للموجودات المالية	48,263	167,075
أرباح مرحلة	1,008,249	1,300,798
مجموع حقوق الملكية	14,576,044	14,777,837
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	22,910,044	23,576,400

بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010

بالدينار الأردني

	2010	2009
الايرادات		
فوائد ودائع بنكية	389,464	490,125
عمولات ضمان القروض	363,781	367,276
عمولات ضمان الصادرات والمشترين المحليين	140,843	136,234
عمولات ضمان التمويل الصناعي والتأجير التمويلي	81,766	62,498
مخصصات إنتفت الحاجة اليها	594,759	–
أرباح بيع موجودات مالية	122,205	749,261
فروقات تقييم موجودات مالية للمتاجرة غير متحققة	5,296	141,345
فوائد استثمارات سندات	69,600	113,567
توزيعات أرباح استثمارات مقبوضة	79,423	55,015
إيرادات أخرى	2,943	11,589
مجموع الإيرادات	1,850,082	2,126,910
ينزل:		
مصاريف إدارية	1,140,233	903,182
مخصص الضمان الخاص	–	260,612
مخصص تعويض نهاية الخدمة	11,292	8,509
رسوم ومصاريف أخرى	6,986	60,472
مجموع المصاريف	1,158,511	1,232,775
ربح السنة قبل ضريبة الدخل	691,571	894,135
مصروف ضريبة الدخل	(374,552)	(25,721)
ربح السنة	317,019	868,414
حصة السهم الأساسية والمخفضة من ربح السنة	0,032	0,087

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

السادة مساهمي الشركة الأردنية لضمان القروض المساهمة العامة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

مقدمة

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للشركة الأردنية لضمان القروض المساهمة العامة والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2010 وكلا من بيان الدخل وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية والإيضاحات المرفقة بها.

مسؤولية مجلس إدارة الشركة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية المرفقة بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية هي من مسؤولية إدارة الشركة. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بنظام رقابة داخلي يهدف الى إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت نتيجة خطأ أو احتيال.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأينا حول البيانات المالية استناداً الى إجراءات التدقيق التي قمنا بها.

لقد تم قيامنا بهذه الاجراءات وفقا لمعايير التدقيق الدولية والتي تتطلب الالتزام بقواعد السلوك المهني والتخطيط لعملية التدقيق بهدف الحصول على درجة معقولة من القناعة بأن البيانات المالية لا تتضمن أية أخطاء جوهرية.

كما تشمل إجراءات التدقيق الحصول على بينات حول المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية.

تستند إجراءات التدقيق المختارة الى تقدير مدقق الحسابات وتقييمه لمخاطر وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية سواء كانت نتيجة خطأ أو احتيال.

إن تقييم المدقق لهذه المخاطر يتضمن دراسة إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة. وهو يهدف الى اختيار إجراءات التدقيق المناسبة ولا يهدف الى إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

تتضمن إجراءات التدقيق أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات الهامة التي إستندت إليها الإدارة في إعداد البيانات المالية وتقييما عاما لطروحة عرضها.

وفي إعتقادنا أن بينات التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لإبداء رأينا حول البيانات المالية.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة الأردنية لضمان القروض المساهمة العامة كما في 31 كانون الاول 2010 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية المرفقة والبيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة معها ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

إبراهيم حمودة (إجازة ٦٠٦)
المهنيون العرب (أعضاء في جرانت ثورنتون)

عمان في 10 شباط 2011

الشركة الأردنية لضمان القروض م.ع.م

الأردنية لضمان القروض م.ع.م
شركة الأعمال الصغيرة الأردنية

كلمة رئيس مجلس الادارة

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارحب بكم أجمل ترحيب على تشريفكم لحضور اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي السابع عشر للشركة الأردنية لضمان القروض، ويسعدني ان اقدم لكم باسمي وباسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي السابع عشر عن نتائج أعمال الشركة الأردنية لضمان القروض وانجازاتها خلال عام 2010 متضمنا البيانات المالية وتقرير المدققين للسنة المنتهية في 2010/12/31.

حضرات المساهمين الكرام ،

اظهر الاقتصاد الوطني في نهاية العام 2010 انجازات قياسية متفوقة في كل من القطاع النقدي والمصرفي بما في ذلك القطاع الخارجي وحجم الاستثمارات في المملكة. فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الربع الثالث من عام 2010 نموا بنسبة 3.5% بأسعار السوق ونسبة 4.9% بأسعار الأساس مقابل 1.9% و 2.5% على التوالي للنفس الفترة من عام 2009.

وارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية بنهاية عام 2010 بمقدار 1.362 مليار دولار وبنسبة ارتفاع قياسية بلغت 12.5% عن مستواه المسجل في عام 2009 ليبلغ 12.241 مليار دولار. وبلغ حجم السيولة النقدية المحلية بنهاية العام 2010، ما قيمته 22.307 مليار دينار، وبزيادة مقدارها 2.293 مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 11.5% عن مستواها المسجل بنهاية 2009.

أما الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة العاملة في المملكة بنهاية العام 2010 فقد ارتفع بمقدار 1.134 مليار دينار وبنسبة بلغت 8.5% عن مستواه المسجل في نهاية العام 2009 ليبلغ الرصيد القائم لحجم التسهيلات الائتمانية مع نهاية عام 2010 حوالي 14.451 مليار دينار.

ومن جهة اخرى، ارتفع مستوى الودائع المصرفية المودعة لدى البنوك المرخصة العاملة في المملكة مع نهاية العام 2010 بمقدار 2.206 مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 10.9% مقارنة مع مستوياتها بنهاية العام الذي سبقه 2009 ليبلغ اجمالي الارصدة المصرفية حوالي 22.505 مليار دينار. وسجلت أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك المرخصة في المملكة خلال العام 2010 انخفاضا فيما ارتفعت اسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية بانسبة اسعار الفائدة على القروض والسلف مقارنة مع اسعار الفائدة المسجلة بنهاية عام 2009.

وبالنسبة لحجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في المملكة فقد كان الحجم الكلي للاستثمارات المخطط تنفيذها في المملكة خلال العام 2010 حوالي 1.661 مليار دينار بالمقارنة مع 1.821 مليار دينار خلال العام 2009 واستحوذ قطاع الفنادق على نسبة 41.6% من هذه الاستثمارات ليبلغ 690 مليون دينار خلال العام 2010 تلاه قطاع الصناعة بنسبة بلغت 35.6%.

وعلى صعيد القطاع الخارجي للمملكة، فقد سجلت التدفقات النقدية الناتجة من قطاع السياحة في المملكة مع نهاية العام 2010 ارتفاعا بلغت نسبته 17.2% مقارنة مع العام 2009 ليبلغ صافي الدخل السياحي للمملكة خلال العام 2010 حوالي 2.423 مليار دينار، أما على صعيد التدفقات النقدية الناتجة للمملكة من خلال تحويلات العاملين الاردنيين بالخارج، فقد بلغ اجمالها حوالي 2.585 مليار دينار مع نهاية العام 2010 لتسجل هذه التحويلات ارتفاعا بنسبة 1.2% عن مستواها في نهاية العام 2009.

أما الصادرات الكلية خلال الشهور العشرة الاولى من عام 2010 فبلغت 4.099 مليار دينار، وبارتفاع 8.1% عن العام الماضي، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 9.5% لتبلغ 9.010 مليار دينار، وبهذا ارتفع عجز الميزان التجاري ليصبح 4.9 مليار دينار وبزيادة 10.7% عن عجز الميزان التجاري عام 2009.

حضرات المساهمين الكرام ،

واصل مجلس الادارة مراجعة وتقييم أداء الشركة والنتائج التي حققتها خلال الأعوام الماضية، ورسم الخطط الاستراتيجية للسنوات القادمة والتي تتناسب مع المتغيرات التي يشهدها الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة المالية، لتتوافق مع تحقيق أهداف الشركة المتمثلة في توفير الضمانات التي تسهل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم المصدرين الأردنيين، والذي بالمحصلة يصب في زيادة الناتج المحلي الاجمالي والمساهمة في عملية النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل ودعم الصادرات الوطنية.

حضرات المساهمين الكرام ،

قدمت الشركة الأردنية لضمان القروض خلال العام 2010 من خلال برامج ضمان القروض المختلفة، ضماناتها لـ 1078 قرضا بلغت قيمتها الممنوحة 22.3 مليون دينار، والمضمونة من الشركة بقيمة 14.8 مليون دينار.

كما وقعت الشركة 25 بوليصة ضمان لبرنامج ضمان ائتمان الصادرات بقيمة 153.3 مليون دينار، غطت خلال عام 2010 ما يقارب 1108 شحنة تصديرية قيمتها 67.8 مليون دينار وبقيمة مضمونة من الشركة مقدارها 65.4 مليون دينار.

وعلى الصعيد المالي فقد أظهرت البيانات المالية للشركة ارباحا صافية بعد الضرائب والمخصصات بمقدار 317 الف دينار في عام 2010 مقارنة مع 868 الف دينار في عام 2009. وقد بلغ مجموع الايرادات 1.850 مليون دينار مقارنة بـ 2.126 مليون دينار في عام 2009، في حين بلغ مجموع حقوق المساهمين 14.576 مليون دينار في عام 2010 مقارنة بمبلغ 14.777 مليون دينار في عام 2009، وبلغ مجموع الموجودات 22.910 مليون دينار في عام 2010 مقارنة بمبلغ 23.576 مليون دينار في عام 2009.

حضرات المساهمين الكرام ،

اسمحوا لي بالنيابة عنكم ان أتقدم بالشكر الجزيل الى زملائي اعضاء مجلس الإدارة وللسيد المدير العام على انتمائهم واخلاصهم وجهودهم التي بذلوها في تحقيق أهداف الشركة، راجيا المولى عز وجل أن يحفظ الأردن في ظل قائد المسيرة جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

محمد سعيد شاهين
رئيس مجلس الإدارة

بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2010

بالدينار الأردني

الموجودات	2010	2009
النقد وما في حكمه	10,604,975	8,986,537
ودائع بنكية محتجزة	6,263,844	6,047,575
موجودات مالية للمتاجرة	1,194,187	2,208,751
موجودات مالية متوفرة للبيع	606,940	826,380
موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	334,640	1,444,640
ذمم وأرصدة مدينة أخرى	304,084	283,173
موجودات ضريبية مؤجلة	305,429	609,212
ممتلكات ومعدات، بالصافي	3,295,945	3,170,132
مجموع الموجودات	22,910,044	23,576,400
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
مخصصات ضمان القروض	2,738,045	3,091,219
قرض البنك المركزي الأردني	5,160,695	5,160,695
ذمم وأرصدة دائنة أخرى	369,503	382,247
مخصص ضريبة الدخل المستحقة	65,757	164,402
مجموع المطلوبات	8,334,000	8,798,563
حقوق الملكية		
رأس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع	10,000,000	10,000,000
احتياطي إجباري	1,314,708	1,244,852
احتياطي اختياري	2,204,824	2,065,112
التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية	48,263	167,075
أرباح مرحلة	1,008,249	1,300,798
مجموع حقوق الملكية	14,576,044	14,777,837
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	22,910,044	23,576,400

بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010

بالدينار الأردني

	2010	2009
الإيرادات		
فوائد ودائع بنكية	389,464	490,125
عمولات ضمان القروض	363,781	367,276
عمولات ضمان الصادرات والمشترين المحليين	140,843	136,234
عمولات ضمان التمويل الصناعي والتأجير التمويلي	81,768	62,498
مخصصات إنتفت الحاجة اليها	594,759	–
أرباح بيع موجودات مالية	122,205	749,261
فروقات تقييم موجودات مالية للمتاجرة غير متحققة	5,296	141,345
فوائد استثمارات سندات	69,600	113,567
توزيعات أرباح استثمارات مقبوضة	79,423	55,015
إيرادات أخرى	2,943	11,589
مجموع الإيرادات	1,850,082	2,126,910
ينزل:		
مصاريف إدارية	1,140,233	903,182
مخصص الضمان الخاص	–	260,612
مخصص تعويض نهاية الخدمة	11,292	8,509
رسوم ومصاريف أخرى	6,986	60,472
مجموع المصاريف	1,158,511	1,232,775
ربح السنة قبل ضريبة الدخل	691,571	894,135
مصروف ضريبة الدخل	(374,552)	(25,721)
ربح السنة	317,019	868,414
حصة السهم الأساسية والمخفضة من ربح السنة	0,032	0,087

السادة مساهمي الشركة الأردنية لضمان القروض المساهمة العامة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

مقدمة

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للشركة الأردنية لضمان القروض المساهمة العامة والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2010 وكلا من بيان الدخل وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا لأهم السياسات المحاسبية المتبعة والإيضاحات المرفقة بها.

مسؤولية مجلس ادارة الشركة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية المرفقة بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية هي من مسؤولية إدارة الشركة. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بنظام رقابة داخلي يهدف الى إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت نتيجة خطأ أو احتيال.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأينا حول البيانات المالية إستنادا إلى إجراءات التدقيق التي قمنا بها.

لقد تم قيامنا بهذه الاجراءات وفقا لمعايير التدقيق الدولية والتي تتطلب الالتزام بقواعد السلوك المهني والتخطيط لعملية التدقيق بهدف الحصول على درجة معقولة من القناعة بأن البيانات المالية لا تتضمن أية أخطاء جوهرية.

كما تشمل إجراءات التدقيق الحصول على بينات حول المبالغ والايضاحات الواردة في البيانات المالية.

تستند إجراءات التدقيق المختارة الى تقدير مدقق الحسابات وتقييمه لمخاطر وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية سواء أكانت نتيجة خطأ أو احتيال.

إن تقييم المدقق لهذه المخاطر يتضمن دراسة إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة، وهو يهدف الى إختيار إجراءات التدقيق المناسبة ولا يهدف الى إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

تتضمن اجراءات التدقيق ايضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات الهامة التي استندت إليها الإدارة في إعداد البيانات المالية وتقييما عاما لطريقة عرضها.

وفي إعتقادنا أن بينات التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لإبداء رأينا حول البيانات المالية.

الرأي

في رأينا، ان البيانات المالية المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة الأردنية لضمان القروض المساهمة العامة كما في 31 كانون الأول 2010 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وإن البيانات المالية المرفقة والبيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة معها ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

إبراهيم حمودة (إجازة ٦٠٦)
المهنيون العرب (أعضاء في جرانت ثورنتون)

عمان في 10 شباط 2011